وزير المالية: ارتفاع الإيرادات الضريبية ٢٠,٩% في ٦ أشهر

الخبـــــــــر

أخبار مصر http://www.egynews.net/

أكد هاني قدري دميان، وزير المالية، أن السياسة المالية تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال إدارة متطورة للاقتصاد المصري للوصول إلى أداء يتماشى مع إمكاناته وطاقاته الكامنة لافتا إلى تركيز الحكومة في هذا الأساس على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة وقادرة على تحقيق نقلة نوعية في مستوى معيشة المواطنين وخلق فرص عمل جديدة. وقال إن تحسين مناخ الاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال الآمنة والمستقرة الجاذبة للاستثمار مهمة تقع على عاتق الحكومة والتي تسعى إلى تحقيق تلك الغاية خلال المرحلة الراهنة من خلال تبسيط اللوائح والحد من العوائق البيروقراطية من أجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وأضاف دميان أن الحكومة تعي تماما أهمية تحسين وتطوير البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بتأمين الاحتياجات الأساسية ومتطلبات النمو من الطاقة وتطوير الطرق وشبكات النقل البحري.

وفى سياق متصل، أكد وزير المالية أن الأداء المالي للموازنة العامة للدولة يعد من المحاور المهمة التي يضعها المستثمر في الحسبان عند تقييم الوضع الاقتصادي للدول، ولذا فإن السياسة المالية اهتمت بتحسين هذا الأداء من خلال تنفيذ برنامج إصلاح مالي متكامل بدأ منذ بداية العام المالي الماضي واستمر خلال العام المالي الحالي يهدف إلى دفع النشاط الاقتصادي وتدعيم الحماية الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل حيث ارتكزت السياسات المالية للدولة على تعظيم الموارد وتوسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات للتأكد من أن المصروفات تتجه للغرض الذي أنشئت من أجله وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام. وأدت تلك الإصلاحات إلى وجود تحسن ملحوظ في نمو الحصيلة الضريبية والتي ارتفعت بنسبة ٢٠,٩% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام المالي الماضي. وهو ما يرجع إلى ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٦,٤%، وحصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٦,٩%، وحصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٣,٢%، وحصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١٦,٧% الأمر الذي يؤكد على نجاح الإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الحالي حيث كانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي دورا كبيرا في ذلك التحسن.

الرأي

* المنظومة الضريبية المصرية تحتاج إلى تعديلات جذرية وشاملة بدءا من تخطيط السياسات الضريبية ووضع أسس جديدة للتقاضي الضريبي وحتى وضع خطط ضريبية تخص القطاع غير الرسمي وتحصيل الضرائب على المهنيين، وهذا يستلزم التكامل مع خطط موازية لإصلاح منظومة "الكاش" الذي يتعامل به المجتمع المصري وتدعيم نظام للفواتير يحد من المبيعات خارج المنظومة مع تهيئة الأجهزة الإدارية الخاصة بالضرائب للإصلاحات بالتزامن مع زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة كمصدر أساسي لإيرادات الدولة وبالأخص ضريبة القيمة المضافة حيث تطبق حاليا ضريبة القيمة المضافة في أكثرمن ١٦٢ دولة وتشكل مصدرا أساسيا للإيرادات الضريبية خلافا للمنظومة الضريبية المستخدمة في مصر حاليا والتي يوضحها الرسم السابق.

* هناك حاجة ماسة لوضع قانون موحد للإجراءات الضريبية وإنشاء محاكم ضريبية متخصصة، خاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر منازعات ضريبة المبيعات، وذلك أسوة بالتجارب العالمية في هذا الشأن.

* نوصي بضرورة تعديل السياسة الضريبية تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يتم وضع نظام للمعاملة الضريبية المميزة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفترة محددة كبديل عن الضريبة النسبية على الإيراد أو الأرباح وفقا لضوابط تضعها مصلحة الضرائب كضريبة مقطوعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها، مع ضرورة وضع نظام ضريبي محفز للقطاع غير الرسمي لتشجيعه على الاندماج في القطاع الرسمي مع ضرورة إعادة النظر في الضرائب على المهنيين.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.